



# فِكْرَةُ الْحَقِيقَةِ فِي حِجَّةِ الْأَمْرِ الْمَقْضِيِّ ـ دراسةً مُتَعَمِّدةً فِي الْقَانُونِ الْإِجْرَائِيِّ ـ

رسالة مقدمة لثنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

أبو بكر إبراهيم على السيد سرحان

وقد تشكلت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة  
من السادة الأساتذة

رئيساً

أحمد عوض هندي

الأستاذ الدكتور

أستاذ ورئيس قسم قانون المراقبات المدنية والتجارية  
وعميد كلية الحقوق (الأسبق)  
جامعة الإسكندرية

مشرفاً وعضوًا

طلعت محمد دويدار

الأستاذ الدكتور

أستاذ قانون المراقبات المدنية والتجارية  
وعميد كلية الحقوق (الأسبق)  
جامعة الإسكندرية



الأنصاري حسن النيداني

الأستاذ الدكتور

أستاذ ورئيس قسم قانون المراقبات المدنية والتجارية  
ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب (السابق)  
جامعة بنها

٢٠٢٢

١٤٤٦هـ

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة التي تربط بين حجية الأمر المضي به، وفكرة الحقيقة في قانون المرافعات، وذلك على اعتبار أن حجية الأمر المضي به، تعتبر أثراً للحكم القضائي الذي يمثل الحقيقة القضائية التي يعلّها القاضي في حكمه، وذلك بعد تطبيقه لحكم القانون الذي يمثل الحقيقة القانونية التي افترضها المشرع عند صياغة النص القانوني، وذلك على وقائع الدعوى التي تمثل تعبيراً عن حقيقة الواقع التي حدثت بين الخصوم.

بناء على ذلك قسم الباحث هذه الدراسة إلى فصل تمهدى وثلاثة فصول، تحدث الباحث في الفصل التمهيدى والذى يحمل عنوان: "فكرة الحقيقة في قانون المرافعات" عن مباحثين تناول فى أولهما: تعريف الحقيقة وأنواعها، وتناول فى ثانيهما: فكرة الحقيقة وعلاقتها بالمنطق القانونى والمنطق القضائى.

ثم تناول الباحث في الفصل الأول: تعريف وطبيعة ونطاق حجية الأمر المضي به. ثم تناول الباحث في الفصل الثاني: خصائص الحكم القضائي الحائز لحجية الأمر القضي به.

وفي النهاية تناول الباحث في الفصل الثالث: الأسس الإجرائية لتكريس وتعزيز حجية الأمر المضي به، وذلك في مراحل الخصومة المختلفة سواء قبل بداية الخصومة وأثناء انعقاد الخصومة وبعد انتهاء الخصومة. مع بيان أخطاء القاضي ومدى تأثيرها على حجية الأمر المضي به، مع بحث مدى إمكانية تقادم الحكم القضائي الحائز لحجية الأمر المضي به.